2018

تحليل آليات تمويل التنمية المستدامة في مصر في ضوء استراتيجية التنمية (2030)

أ.د. إسماعيل حسين إسماعيل

أستاذ متفرغ في الاقتصاد

الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري– الإسكندرية

د. عبير محمد علي عبد الخالق

أستاذ مساعد في الاقتصاد

الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري– الإسكندرية

مستخلص

تتضمن رؤية التنمية المستدامة في مصر (2030) عديداً من المستهدفات في كل من المحاور المتعلقة بالاقتصاد والعدالة الاجتماعية والبيئة والطاقة والتنمية البشرية. ويمثل توفير التمويل اللازم لتحقيق تلك المستهدفات تحدياً كبيراً للاقتصاد المصري، خاصة في ظل قصور الموارد التمويلية وتزايد أعباء الدين العام والعجز المزمن في الموازنة العامة للدولة، وهو ما يستلزم تطوير هيكل التمويل الحالي بما يتسق والأهداف الإنمائية المرجوة. ومن ثم تصبح الحاجة ملحة إلى تبني سياسة تمويلية متكاملة من شأنها إصلاح الاختلالات في هيكل وحجم التمويل القائم بما يكفل تعزيز وحشد الموارد المحلية والاعتماد عليها كمصدر أساسي لتمويل التنمية، فضلاً عن ضرورة تحقيق التخصيص الأمثل للموارد التمويلية لكل من المصادر المحلية والمصادر الخارجية للتمويل، كما يتطلب الأمر تبني سياسات اقتصادية من شأنها التغلب على التحديات والعقبات التمويلية التي تقف حائلاً أمام تنفيذ أهداف وبرامج التنمية التي أفرزتها معطيات وظروف الاقتصاد المصري في ظل التحولات الراهنة.

انطلاقاً مما سبق، هدفت الدراسة الحالية إلى تحليل نقاط القوة وأوجه القصور في هيكل تمويل التنمية المستدامة في مصر في ظل المعطيات الحالية والخطط المستقبلية لاستخلاص آليات تطوير مصادر التمويل الحالية واستحداث مصادر تمويلية جديدة أكثر اتساقاً مع متطلبات المرحلة، حيث إن القدرة على تمويل عملية تنمية مستدامة ناجحة رهن بتطوير مصادر التمويل وتوجيه الموارد التمويلية المتاحة على نحو يكفل التخصيص الأمثل لها، فضلاً عن الاستفادة من المعونات الإنمائية الرسمية وغير الرسمية بما يستوجبه ذلك من تهيئة الظروف الداخلية المواتية للتوظيف الفعال للمدخرات والمحافظة على معدلات كافية للاستثمار وزيادة القدرات البشرية والحد من هروب رؤوس الأموال، وكذلك توفير بيئة استثمارية شفافة مستقرة تشجع على دخول السوق في ظل منافسة عادلة بين رؤوس الأموال المحلية والخارجية.

1- المقدمة

ألقت التحولات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها مصر منذ بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين بظلالها على أغلب مؤشرات أداء الاقتصاد المصري، وهو ما انعكس بدوره على حجم وهيكل المصادر التمويلية المتاحة لتمويل عملية التنمية المستدامة خلال السنوات الأخيرة، حيث

تراجعت مدخرات القطاع العائلي بسبب انخفاض الدخول الحقيقية نتيجة ارتفاع معدلات التضخم. كما انخفضت مدخرات القطاع الإنتاجي بشقيه العام والخاص نتيجة انخفاض الإنتاجية وانخفاض القدرة على التصدير وتوقف عديد من المصانع أو انخفاض معدلات التشغيل بها. أيضاً تراجع الادخار الحكومي إلى معدلات سالبة في صورة تزايد مستمر في عجز الموازنة، وتفاقمت حدة المشكلة بتمويل هذا العجز المستمر من خلال اللجوء إلى الاقتراض مما أسفر عن ارتفاع حجم الدين المحلي والخارجي. يضاف إلى ذلك هروب رؤوس الأموال للخارج نتيجة الأوضاع السياسية والاقتصادية وعدم توافر المناخ الملائم لجذب الاستثمار الأجنبي.

رغم تزايد حجم المساعدات الخارجية الرسمية وغير الرسمية التي تلقتها مصر خلال تلك الفترة، إلا أن فعالية تلك المساعدات كانت محدودة نظراً لعدم توافر ضمانات لتعظيم الاستفادة منها وتوجيهها لأغراض إنتاجية وتنموية بدلاً من استنزافها في أغراض استهلاكية أو لسد العجز في الموازنة العامة، خاصة في ظل غياب الشفافية وانتشار الفساد الإداري وانعدام الرقابة والمساءلة. وتمثل مشكلة نقص الموارد التمويلية في الدول النامية – ومنها مصر – تحدياً لا يستهان به وعائقاً لا يمكن تجاهله أمام تنفيذ مستهدفات عملية تنموية مستدامة على المستويين المحلي والدولي (زيطوط، 2009).

تكاتفت الجهود الدولية لمواجهة ذلك التحدي من خلال عقد العديد من المؤتمرات وورش العمل وتقديم المبادرات وإبرام الاتفاقات على كافة المستويات للبحث عن آليات ومصادر جديدة لتمويل التنمية المستدامة، ومن أهمها المؤتمر الدولي لتمويل التنمية في مونتيري بالمكسيك 2002، ومؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري في الدوحة 2008، والمؤتمر الدولي لتمويل التنمية المنعقد في أديس أبابا في يوليو 2015 (Clayton & Bass, 2012).

2- أهمية البحث

يتطلب تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة في مصر (2030) إعادة النظر في مصادر التمويل القائمة واستحداث مصادر تمويلية أكثر اتساقاً مع معطيات المرحلة الحالية، فضلاً عن المتغيرات المتلاحقة، خاصة في ظل تزايد اعتماد هيكل التمويل الحالي على المصادر الخارجية مقابل تراجع مصادر التمويل المحلية، وهو ما ينطوي على عديد من المخاطر التي ربما تهدد عنصر الاستدامة في العملية التنموية وتحول دون تحقيق مستهدفاتها. ولذلك تكمن أهمية البحث في تحليل

هيكل تمويل التنمية المستدامة في مصر خلال المرحلة الحالية لاستخلاص آليات تطويره في ضوء متطلبات تنفيذ خطة التنمية ومستهدفاتها خلال السنوات العشر التالية فيما يطلق عليه في الأدبيات المعاصرة "روية التنمية 2030". وتزداد أهمية الدراسة الحالية لكونها تقدم منظوراً جديداً فيما يتعلق بآليات تعظيم الاستفادة من الموارد التمويلية المتاحة، فضلاً عن اقتراح سياسات وتدابير من شأنها إعادة هيكلة منظومة تمويل التنمية المستدامة واستحداث مصادر جديدة لتمويل التنمية المستدامة بما يتسق وتحقيق الأهداف الإنمائية المرجوة في ظل معطيات الواقع الحالي والفرص المستقبلية.

3- مشكلة البحث

يمثل نقص الموارد التمويلية تحدياً كبيراً أمام تحقيق رؤية التنمية المستدامة في مصر (2030) ومستهدفاتها، ولذلك تتمثل مشكلة البحث في الإجابة على التساؤلات التالية:

1. ما هي مصادر تمويل التنمية المستدامة في مصر خلال الفترة (2010- 2017).
2. ما مدى ملاءمة هيكل التمويل الحالي للتنمية المستدامة في مصر لمعطيات المرحلة الراهنة ومتغيراتها؟
3. كيف يمكن إعادة هيكلة مصادر تمويل التنمية بما يتسق وأهداف التنمية المستدامة في مصر خلال الفترة (2016- 2030).

4- هدف البحث

يهدف البحث إلى تحليل التغيرات في مصادر تمويل التنمية المستدامة في مصر خلال الفترة (2010-2017) لاستخلاص آليات تطويرها بما يتسق ومتطلبات أهداف التنمية المستدامة المرجوة خلال الفترة (2016- 2030)، ومن ثم الإجابة على التساؤلات المطروحة في مشكلة البحث.

5- الإطار النظري والمفاهيمي للبحث

5-1 مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها

تعددت التعريفات التي تم طرحها لمصطلح " التنمية المستدامة" بتعدد الاتجاهات الفكرية التي تناولته، إلا أن أكثر التعريفات شيوعاً هو التعريف الذي تم الاتفاق عليه في قمة "ريو دي جانيرو" بالبرازيل حول البيئة والتنمية المستدامة عام 1992 ومؤداه أن التنمية المستدامة هي "التنمية التي تلبي

حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتهم"(United Nations, 1992).

ووفقاً لذلك ينطوي مفهوم التنمية المستدامة على أربعة أبعاد رئيسية:

أ- **البعد الاقتصادي**، وينطوي هذا البعد على تعظيم رفاهية المجتمع في ظل الموارد المتاحة، بالإضافة إلى القضاء على الفقر من خلال استخدام الموارد الطبيعية على النحو الأمثل واستغلالها بكفاءة بهدف الحفاظ عليها، وتوفير الحاجات الأساسية للفئات الأكثر فقراً.

ب- **البعد الاجتماعي**، ويشير إلى النهوض برفاهية الأفراد داخل الدولة من خلال زيادة فرصهم في الحصول على الوظائف المناسبة، وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية، والوفاء بالحد الأدنى من معايير الأمن واحترام حقوق الإنسان، كما يشير إلى تنمية الثقافات المختلفة والتنوع والتعددية والمشاركة الفعلية للقواعد الشعبية في صنع القرار (United Nations, 2014).

ج- **البعد البيئي**، ويرتبط بالجودة البيئية وحق الأجيال المستقبلية في العيش في بيئة أقل تلوثاً، وضمان المشاركة الفعالة بين كل من الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية في ملكية الموارد الطبيعية المتاحة. كما يتعلق ذلك العنصر بالحفاظ على قاعدة الموارد المادية والبيولوجية، وعلى النظم البيئية والنهوض بها (وزارة البيئة المصرية، 2013).

د- **البعد التكنولوجي**، وينطوي هذا العنصر على زيادة الرفاهية المجتمعية من خلال توفير وضمان وصول خدمات الهاتف- الثابت والمحمول- والإنترنت إلى نسبة أكبر من أفراد المجتمع، بالإضافة إلى محو أمية الكمبيوتر بما ينطوي عليه ذلك من تطوير في أنماط المعيشة وتبادل الثقافات بين الشعوب المختلفة (Vander, 2003)

ومن ثم يتضمن الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة خمس ركائز أساسية: اقتصادية واجتماعية وتكنولوجية وتشريعية وبيئية تتداخل بشكل متوازن على المستوى المحلي والإقليمي والدولي بهدف إشباع حاجات الأجيال الحالية من السلع والخدمات دون الإخلال بحقوق الأجيال المستقبلية في الموارد الطبيعية وفي العيش في بيئة أقل تلوثاً وبما يحقق جودة الحياة (وزارة البيئة المصرية، مرجع سابق).

5-2 مصادر تمويل التنمية المستدامة

تنقسم مصادر تمويل عملية التنمية المستدامة إلى قسمين رئيسيين هما: المصادر المحلية والمصادر الخارجية للتمويل. وتتمثل المصادر المحلية لتمويل التنمية في كل من: المدخرات الاختيارية (مدخرات القطاع العائلي، مدخرات قطاع الأعمال العام والخاص) والمدخرات الإجبارية (الادخار الحكومي- التمويل التضخمي).

والأصل أن تعتمد الدولة بشكل أساسي على المصادر المحلية للتمويل ويكون اللجوء إلى المصادر الخارجية هو وضع استثنائي حال عدم كفاية المصادر المحلية للوفاء بمتطلبات العملية الإنمائية.

أما المصادر الخارجية لتمويل التنمية فتتمثل في كل من: التدفقات والتحويلات من المؤسسات والمنظمات الدولية (البنك الدولي، مؤسسة التنمية الدولية، مؤسسة التمويل الدولية) والمنح، والمعونات، والاستثمارات الأجنبية، والقروض الخارجية.

6- الإطار التحليلي للبحث

6-1 تحليل مؤشرات الاقتصاد المصري خلال الفترة (2010- 2017)

أظهرت الاضطرابات الاقتصادية التي شهدتها مصر منذ بداية العقد الثاني من القرن الحالي ضعف بنية الاقتصاد المصري وهشاشة الأوضاع الاقتصادية. ففي ظل الإحجام عن فرض أي قيود على تحركات رؤوس الأموال إلى الخارج، أسفر الوضع خلال الشهور الأولى من عام 2011 عن خروج مليارات الدولارات من البلاد يمثل الجزء الأغلب منها مبيعات الأجانب لما في حوزتهم من أذون الخزانة ومحافظ أوراقهم المالية في البورصة، فضلاً عن انحسار تدفقات الاستثمار المباشر وتزايد واردات السلع الأساسية نتيجة توقف عديد من المصانع والمؤسسات عن الإنتاج، وهو ما أدى بدوره إلى تراجع موارد النقد الأجنبي وتزايد عجز ميزان المدفوعات، الذي انعكس في صورة تراجع الاحتياطيات الدولية الرسمية لمصر التيتم اللجوء إليها لسداد ذلك العجز.

ومن ناحية أخرى، أسفرت الاضطرابات السياسية والأمنية عن التأثير سلباً على حركة نقل السلع المنتجة ومستلزمات الانتاج، وهو ما حال دون انتظام العمل في عديد من المصانع والمنشآت التي أغلقت أبوابها أو خفضت معدلات التشغيل بها. ونتيجة لذلك تراجع معدل نمو الناتج المحلي

للاقتصاد المصري خلال السنة المالية المنتهية في يونيو2011 إلى 1.9% (أي معدل نمو اقتصادي سالب في ظل معدل نمو سكاني 2.5%) مقابل5.1% خلال السنة المالية السابقة عليها وتم التوسع في الاقتراض الخارجي بأكثر من 30% خلال أقل من سنة (Kandil, 2011).

ورغم تحسن أغلب مؤشرات الاقتصاد المصري تدريجياً خلال السنوات الخمس الأخيرة، إلا أن ذلك التحسن يعد محدوداً مقارنة بما كانت عليه تلك المؤشرات قبل 2011، وهو ما يتضح من خلال الجدول رقم (1).

جدول رقم (1)

التغيرات في عدد من مؤشرات الاقتصاد المصري للسنوات 2010، 2014، 2017

البيـان (%)	2010	2014	2017
معدل التضخم السنوي	9.6	11.7	30.7
معدل البطالة	9.0	12.7	11.9
نسبة السكان تحت خط الفقر	21.6	26.3	27.4
عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي	8.1	15.8	11.7
نسبة الدين المحلي إلى الناتج المحلي	63.8	82.6	124.7
نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي	15.3	16.7	33.6

Sources: World Bank, Word development indicators, 2010 &2014, State Information Service 2017, http://www.sis.gov.eg

تشير البيانات السابقة إلى ارتفاع معدل التضخم السنوي إلى 30.7% عام 2017 مقابل 11.7% عام 2014 وهو ما يمكن إرجاعه بشكل أساسي إلى قرار تعويم الجنيه المصري أمام العملات الأجنبية، تزامناً مع تزايد حجم الإصدار النقدي لتمويل عجز الموازنة العامة ليصل إلى نحو 12 مليار جنيه سنوياً. كما تشير البيانات إلى تراجع عجز الموازنة العامة للعام المالي 2017/2016، وهو ما يمكن تفسيره بتقليل النفقات العامة بنحو14.2% من الناتج المحلي نتيجة السياسات المتعلقة بخفض الدعم الحكومي سواء على السلع التموينية أو على الكهرباء والوقود.. وغيرها.

أما فيما يتعلق بالدين العام فقد شهد الدين المحلي زيادة ملحوظة عام 2017 ليصل إلى 124.7% من الناتج المحلي تزامناً مع طرح البنك المركزي لأذون وسندات خزانة، وأدوات الدين الحكومية، نيابة عن وزارة المالية لتمويل عجز الموازنة العامة، كما ارتفع الدين الخارجي إلى 33.6%

من الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة نتيجة لزيادة صافي المستخدم من القروض والتسهيلات بنحو 23.6 مليار دولار وانخفاض أسعار صرف معظم العملات المقترض بها أمام الدولار الأمريكي بنحو 0.3% (البنك المركزي المصري، 2017).

وقد انعكس التدهور المشار إليه في أغلب مؤشرات أداء الاقتصاد المصري سلباً على حجم وهيكل الموارد التمويلية المتاحة لتحقيق الأهداف الإنمائية، تلك التي اشتملت عليها خطط التنمية المستدامة لمصر بعد 2011 وحتى وقت إعداد الدراسة الحالية، وهو ما نعرض له تفصيلاً فيما يلي..

6-2 تحليل التغيرات في هيكل ومصادر تمويل التنمية المستدامة في مصر خلال الفترة (2010- 2017)

أولاً: المصادر المحلية للتمويل:

يعد الادخار المحلي أحد أهم مصادر التركيم الرأسمالي لتمويل الاستثمارات في أغلب الدول النامية- ومنها مصر. وتشير البيانات إلى تناقص إجمالي الادخار المحلي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي في مصر من 14.1% عام 2010 إلى 7.9% عام 2013 ثم إلى 5.8% عام 2017، وهو ما أسفر عن انخفاض حجم التركيم الرأسمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 18.9% عام 2010 إلى14.2% عام 2013 ثم عاد للارتفاع بمعدل طفيف ليصل إلى 15% عام 2017. ويمكن إرجاع التناقص في حجم الادخار المحلي ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي خلال تلك الفترة إلى ما يلي:

1- تناقص حجم مدخرات القطاع العائلي خلال الفترة (2010- 2017) نتيجة انخفاض معدل النمو في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي من 3.4% في عام 2010 إلى 2.2% في عام 2017، فضلاً عن ارتفاع معدلات التضخم من 9.6% إلى30.7% ومعدلات البطالة من 9% إلى 11.9% تزامناً مع زيادة نسبة السكان تحت خط الفقر من 21.6% إلى 27.4% في العامين السابقين على التوالي.
2- تزايد عجز الموازنة العامة، ومن ثم انخفاض الادخار الحكومي حيث ارتفع عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي من 8.1% عام 2010 إلى 11.7% عام 2017. وهو ما أدى بدوره إلى تزايد الدين المحلي لتمويل العجز حيث ارتفعت نسبة الدين المحلي إلى

الناتج المحلي الإجمالي من 63.8 % عام 2010 إلى 124.7% بنهاية عام2017، كما ارتفعت نسبة الدين الخارجي من 15.3% إلى 33.6% من إجمالي الناتج المحلي خلال نفس الفترة.

3- تراجع مدخرات القطاع الإنتاجي بشقيه العام والخاص نتيجة توقف الكثير من المصانع وانخفاض معدلات التشغيل والإنتاجية كما سبق وأن أشرنا. أما فيما يتعلق بدخل السياحة، فقد كان أكثر تأثراً بالاضطرابات والتحولات السياسية والاقتصادية بعد 2011 حيث تراجع دخل السياحة من 11.591 مليار دولار عام 2010 إلى 5.073 مليار دولار عام 2013 (Zaazou & Abdou, 2014).

إلا أن تحقيق درجة أكبر من الاستقرار خلال العامين الأخيرين قد أدى إلى تحسن أداء ذلك القطاع مرة أخرى ليعاود دخل السياحة الارتفاع مرة أخرى ويصل إلى 7.2 مليار دولار بنهاية عام 2017 (وزارة السياحة المصرية، 2017).

وقد أعزت وزارة التخطيط المصرية انخفاض نسبة كل من الادخار المحلي ونسبة تركيم رأس المال من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة المشار إليها إلى تراجع مستوى الإنتاج وارتفاع معدل التضخم وانخفاض الأجر الحقيقي.

ورغم زيادة معدل النمو في متوسط نصيب الفرد من كل من الناتج المحلي الإجمالي والدخل المحلي الإجمالي، إلا أن هذا معدل النمو الحقيقي في كل منهما أقل من المعدل الاسمي نظراً لارتفاع معدلات التضخم على النحو المشار إليه سابقاً. ويوضح الجدول رقم (2) التغيرات في عدد من المؤشرات المتعلقة بمصادر التمويل المحلي للتنمية في مصر خلال الفترة (2010-2017):

جدول رقم (2)

التغيرات في المؤشرات المتعلقة بمصادر التمويل المحلية للتنمية للفترة (2010- 2017)

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الادخار المحلي (% من الناتج المحلي)	14.1	12.9	7.9	7.1	5.2	5.8	5.7	5.7
تركيم رأس المال (% من الناتج المحلي)	18.9	17.1	16.4	14.2	13.6	14.3	15.0	-
معدل النمو في متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (%)	3.4	0.3-	00	0.1-	0.7	2.2	2.2	2.2

Source: World Bank, World Bank indicators, 2010- 2016.
State Information Service 2017, http://www.sis.gov.eg

ثانياً: المصادر الخارجية لتمويل التنمية:

1- شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى مصر تراجعاً ملحوظاً منذ يناير 2011، حيث تشير بيانات الهيئة العامة للاستثمار إلى أن نسبة الاستثمار الأجنبي إلى إجمالي الناتج المحلي قد انخفضت إلى أدنى مستوى عام 2011، حيث بلغت (-0,2%) نظراً لزيادة التدفقات إلى الخارج عن التدفقات إلى الداخل، وذلك مقابل 2.9% عام 2010. ورغم معاودة تلك النسبة إلى الارتفاع تدريجياً لتصل إلى 2.4% بنهاية عام 2016، إلا أنها لا تزال أقل من نظيرتها لعام 2010.

2- فيما يتعلق بالمساعدات الإنمائية الرسمية التي تلقتها مصر، وكذلك التدفقات والتحويلات من الدول المانحة والمؤسسات والمنظمات الدولية، فقد بلغت قيمتها نحو 31 مليار دولار خلال الفترة (2011- 2016) وفقاً للبيانات الصادرة عن البنك المركزي المصري في هذا الصدد (Central Bank of Egypt, 2017).

3- فيما يتعلق بحجم الدين الخارجي، فقد شهد تزايداً ملحوظاً من 33.8 مليار دولار عام 2010 (بنسبة 15.3% من الناتج المحلي الإجمالي) إلى 76,2 مليار دولار عام 2016 بما يعادل 36% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما أسفر عن زيادة أعباء خدمة ذلك الدين إلى أكثر من الضعف خلال نفس الفترة حيث بلغت أعباء خدمة الدين الخارجي نسبة 193.6% من قيمة إجمالي الصادرات من السلع والخدمات عام 2016 مقارنة بنسبة 74.6% عام 2010. ويتضح ذلك من خلال الجدول رقم (3):

جدول رقم (3)

التغيرات في مصادر التمويل الخارجية للتنمية في مصر خلال الفترة (2010- 2016)

المؤشر	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الداخل كنسبة من GDP (%)	2.9	0.2-	1	1.5	1.6	2.1	2.4
أعباء خدمة الدين الخارجي كنسبة من إجمالي صادرات السلع والخدمات (%)	74.6	74.4	82.1	103.5	88.4	127.9	193.6
حجم الدين الخارجي (مليار دولار)	36.8	35.2	40.0	46.6	41.8	48.5	67.2

Source: World Bank, **Word development indicators**, 2010-2016, available at: http://databank.albankaldawli.org/

3-6 تحديات تمويل التنمية المستدامة في ضوء رؤية (2030)

وفقاً لاستراتيجية التنمية المستدامة في مصر (رؤية 2030) تلتزم الحكومة باستمرار دعم اقتصاد سوق منضبط يتميز باستقرار أوضاع الاقتصاد الكلي، وقادر على تحقيق نمو شامل ومستدام، ويتميز بالتنافسية والتنوع والاعتماد على المعرفة، ويدعم ريادة القطاع الخاص، وقادر على تعظيم القيمة المضافة وتوليد فرص عمل لائق ومنتج ليصل الاقتصاد المصري بحلول عام 2030 إلى مصاف الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع. ومن أهم مؤشرات قياس الأداء فيما يتعلق بمتابعة تحقيق ذلك الهدف (وزارة التخطيط المصرية، 2017):

- تحقيق معدل نمو اقتصادي يصل إلى 7% في المتوسط.
- رفع معدل الاستثمار إلى 30% في المتوسط.
- زيادة مساهمة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي إلى 70%.
- زيادة مساهمة الصادرات إلى نحو 25% من معدل النمو.
- خفض معدل البطالة ليصل إلى نحو 5%.

يضاف إلى المستهدفات السابقة العديد من المحاور المكملة للمحور الاقتصادي، والتي تشكل في مجملها هدف التنمية المستدامة، وفي مقدمة تلك المحاور:

- **العدالة الاجتماعية:** تؤكد استراتيجية التنمية المستدامة في مصر على الالتزام ببناء مجتمع عادل ومتكامل يتميز بالمساواة في الحقوق والفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وتتحقق هذه العدالة الاجتماعية بأعلى درجة من الاندماج المجتمعي. وتكون قادرة على كفالة حق المواطنين في المشاركة والتوزيع العادل، في ضوء معايير الكفاءة والإنجاز وسيادة القانون. وتتيح العدالة الاجتماعية فرص الحراك المجتمعي المبني على القدرات، وتوفير آليات الحماية من مخاطر الحياة المتوقعة وغير المتوقعة، ويقوم بالتوازي بمساندة شرائح المجتمع المهمشة وتحقيق الحماية للفئات الأولى بالرعاية.
- **البيئة:** تعزز الاستراتيجية التحسن المستدام لجودة الحياة للأجيال الحاضرة ورفع الوعي بشأن حماية الطبيعة، والحد من تأثير التغير المناخي، بهدف توفير بيئة نظيفة آمنة مستدامة للأجيال المستقبلية من خلال تطبيق سياسات إنمائية، تتميز بدمج العنصر البيئي والتوازن بين أولويات النمو الاقتصادي، وقادرة على إيقاف تدهور البيئة والحفاظ

على توازنها والانتقال إلى أنماط استهلاك وإنتاج أكثر استدامة، وحماية التنوع البيولوجي، والوفاء بالالتزامات الدولية البيئية، وإدارة للمخلفات مرتكزة على مفاهيم الحوكمة والاقتصاد الدوار وذات محتوى معرفي وتقني وبيئي عالي. ومن أهم مؤشرات الأداء في هذا المحور: رفع إنتاجية المياه بحوالي 5%، الوصول لنسبة الأيام التي يكون فيها مؤشر جودة الهواء أفضل من دول مشابهة من حيث الطبيعة المناخية، مضاعفة معدل التحسن في فعالية استخدام الطاقة، تقليل كثافة توليد النفايات البلدية إلى 5.1 كيلوجرام للفرد في اليوم.

- **الطاقة:** تأخذ استراتيجية التنمية المستدامة في الاعتبار التحديات التي تواجه عملية التنمية في مصر والتي تتمثل في ندرة الموارد الطبيعية مثل الطاقة والأرض والماء، وتدهور البيئة وتواضع موارد التنمية البشرية من سكان وصحة وتعليم، وعدم ملاءمة نظام الحوكمة، بالإضافة إلى غياب نظم الابتكار والإبداع. وتتبنى الاستراتيجية مجموعة من الأهداف والغايات لتحويل هذه العناصر إلى محفزات للتنمية بدلاً من كونها تحديات رئيسية، وذلك من خلال تعظيم استخدام مصادر الطاقة المحلية (سواء مصادر تقليدية أو متجددة)، وتطوير القدرة الإنتاجية لقطاع الطاقة للمساهمة الفعالة في دفع الاقتصاد وتحقيق التنافسية والتكيف مع التغيرات المحلية والعالمية في مجال الطاقة والابتكار، وتحقيق الريادة في مجالات الطاقة المتجددة. ومن أهم مؤشرات الأداء في ذلك الصدد: تأمين موارد الطاقة وزيادة الاعتماد على الموارد المحلية، فضلاً عن خفض كثافة استهلاك الطاقة وزيادة المساهمة الفعلية للقطاع في الدخل القومي.
- **تعزيز موارد التنمية البشرية:** وذلك من خلال محورين رئيسيين، التعليم والصحة حيث تستهدف الاستراتيجية الوصول بحلول عام 2030 إلى تعليم عالي الجودة ومتاح للجميع (دون تمييز) في إطار نظام مؤسسي كفء وعادل قادر على التعامل التنافسي مع الكيانات الإقليمية والعالمية. ومن أهم مؤشرات الأداء في هذا المحور: أن تكون مصر من أفضل 30 دولة في مؤشر جودة التعليم الأساسي، الوصول بمعدل الأمية إلى الصفر الافتراضي (7%)، وصول نسبة القيد الإجمالي لرياض الأطفال (4–6 سنوات) إلى 80%، وجود عشر جامعات مصرية على الأقل في مؤشر أفضل 500 جامعة في العالم، أن

تصبح الجامعات المصرية من أفضل 20 مؤسسة تعليم عالي في الأبحاث العلمية المنشورة في الدوريات المعترف بها عالمياً، أن تكون مصر من أفضل عشر دول في مؤشر امتحان "اتجاهات الدراسة العالمية للرياضيات والعلوم" TIMSS.

أما بالنسبة لمحور الصحة، تهدف الاستراتيجية إلى تطبيق نظام صحي متكامل يتميز بالإتاحة والجودة وعدم التمييز، وقادر على تحسين المؤشرات الصحية عن طريق تحقيق التغطية الصحية الشاملة لكافة المواطنين بما يكفل الحماية المالية لغير القادرين وتحقيق رضاء المواطنين والعاملين في قطاع الصحة. ومن أهم مؤشرات الأداء في هذا الصدد: خفض معدلات وفيات حديثي الولادة والرضع والأطفال أقل من 5 سنوات بنسبة 50%، خفض معدل وفيات الأمهات بنسبة 60%، وصول عادل لكافة المواطنين إلى 80% من التدخلات الصحية اللازمة لهم، الوصول بالإنفاق الحكومي على الصحة إلى 5% من إجمالي الناتج المحلي، ضمان التغطية بنسبة 100% لجميع التطعيمات وتوسيع نطاق جدول التطعيمات القومي (وزارة التخطيط المصرية، مرجع سابق).

وبالطبع، يستلزم تحقيق تلك المستهدفات – والتي لا تمثل إلا جزء من استراتيجية التنمية المستدامة المرجو تنفيذها– متطلبات تمويلية أقل ما يقال عنها أنها تفوق القدرات التمويلية للاقتصاد المصري في ظل الوضع الاقتصادي الراهن، وهو ما يمثل عقبة لا يستهان بها أمام تنفيذ أهداف التنمية المستدامة خلال الفترة (2016– 2030). كذلك تنطوي التطورات المشار إليها في هيكل وحجم تمويل التنمية على عديد من المخاطر، خاصة مع تزايد آلية الاعتماد على الخارج في التمويل سواء في صورة قروض خارجية أو في صورة مساعدات تنموية، وذلك على النحو التالي:

أولاً: تواجه المصادر المحلية للتمويل مخاطر تعرضها للنضوب والتناقص المستمر، وذلك نتيجة انخفاض مدخرات القطاع العائلي بسبب انخفاض الدخول الحقيقية، وزيادة الميل الحدي للاستهلاك بفعل أثر المحاكاة، وعدم كفاءة المؤسسات المعنية بتجميع المدخرات، فضلاً عن عدم استقرار القوة الشرائية للنقود حيث إن الأموال التي يدخرها الأفراد بالامتناع عن الإنفاق تضعف مقدرتها في المستقبل على شراء السلع والخدمات بفعل ارتفاع معدلات التضخم، بالإضافة إلى مخاطر انخفاض مدخرات قطاع الأعمال وتراجع الادخار الحكومي إلى معدلات سالبة في أغلب الأحيان وفقدان الثقة في

المصارف، وبالتالي اللجوء للاكتناز خاصة في ظل ضيق أسواق الأوراق المالية (الكواز وآخرون، 2011).

ثانياً: يمثل **الاتجاه للتمويل من الخارج** من أجل سد الفجوة التمويلية الحالية أو الحفاظ على معدلات آمنة من احتياطيات النقد الأجنبي تحدياً لا يستهان به في ظل أوضاع مصر الائتمانية حيث تخضع تلك القروض لأسعار فائدة مرتفعة بما تفرضه قواعد سوق الائتمان الدولية.

كذلك فإن التمويل المتاح عادة ما يكون خاص بالأجلين القصير والمتوسط، بينما يتطلب تحقيق أهداف التنمية تمويلاً طويل الأجل، وهو ما لا يتوفر إلا عبر المؤسسات المالية الدولية أو الاتفاقيات الثنائية بين الدول. يضاف إلى ذلك انعكاس تكلفة الاستدانة من الخارج على أداء الاقتصاد القومي ككل (Knack, 2007).

يضاف إلى ما سبق أن التعويل على المصادر الخارجية لتمويل التنمية يجعل نجاح عملية التنمية رهن بمجيء هذا التمويل من عدمه بينما تحديات التنمية لا تنتظر ولا تتوقف، خاصة في ظل تزايد معدلات النمو السكاني وتفاقم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية بما لها من تداعيات على الأوضاع السياسية، وهو ما يجعل إعادة النظر في هيكل تمويل التنمية في مصر أمراً حتمياً وضرورة استراتيجية (UN, 2017).

وتجدر الإشارة هنا إلى ما أثبتته عديد من التجارب الدولية من عدم جدوى التعويل على الاستثمار الأجنبي كممول للتنمية وضرورة وجود تمويل محلى قوى للاستثمارات المختلفة، خاصة أن المستثمر الأجنبي دائماً ما يفضل القيام باستثماراته في دول ذات اقتصادات قوية.

6-4 الآليات المقترحة لتصحيح هيكل تمويل التنمية المستدامة في مصر

بناءً على التحليل السابق للتغيرات في حجم وهيكل تمويل التنمية في مصر في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، وما تنطوي عليه تلك التغيرات من تحديات من شأنها تقويض عملية التنمية المستدامة والحيلولة دون تحقيق مستهدفاتها ينبغي تبني حزمة متكاملة من السياسات لإصلاح منظومة تمويل التنمية بما يتسق والأهداف الإنمائية المرجوة، من ذلك ما يلي:

1- تطوير آليات تعزيز المدخرات المحلية، فالحديث عن معدلات ادخار محلي في مصر تتراوح بين 15%، 17% لا يعبر عن الواقع الحقيقي لمدخرات المصريين. والدليل على ذلك المدخرات غير الرسمية التي ظهرت بوضوح في عمليات الاكتتاب التي شهدتها البورصة

المصرية السنوات الماضية، وكذلك الإقبال غير المسبوق على الاكتتاب في شهادات قناة السويس. ويتطلب الأمر البحث عن وسائل لإخراج هذه المدخرات من الإطار غير الرسمي إلى الإطار الرسمي. ولن يحقق هذا الأمر نجاحا إلا إذا كان لدى مؤسسات الاستثمار والتمويل الرسمية عائد يفوق معدلات التضخم السائدة بالاقتصاد المصري. كذلك ينبغي اتخاذ إجراءات لجذب الادخار مثل: التوسع في صور الادخار التعاقدي من خلال تشجيع التأمين على الحياة وتنظيم نظم المعاشات والتأمينات الاجتماعية وتوسيع نطاقها لتشمل جميع الأفراد، وكذلك تأمين استقرار القوة الشرائية لبعض الأوعية الادخارية لتشجيع الأفراد على اقتنائها والاحتفاظ بها، وانتهاج سياسة مرنة لأسعار الفائدة تجعل الأوراق المالية أكثر إغراء من الأموال العينية. وأيضاً، توفير أنواع مختلفة من السندات وشهادات الاستثمار ترضي رغبات مختلف المدخرين وتقرير إعفاءات ضريبية محدودة للمدخرات التي تستثمر فيها، وتنمية الوعي الادخاري بين الأفراد، وزيادة كفاءة الأجهزة القائمة على تجميع المدخرات لتشجيع الادخار العائلي الذي يعد بمثابة حجر الزاوية في تمويل التنمية في الدول النامية، وفي مقدمتها مصر.

2- العمل على إعادة الاستقرار الاقتصادي والسياسي والأمني بهدف توفير المناخ الملائم لجذب الاستثمار الأجنبي والحد من ظاهرة تفاقم المديونية الخارجية وهروب رؤوس الأموال المحلية إلى الخارج، فضلاً عن إعادة تنشيط السياحة وزيادة معدلات الإنتاجية وعلاج الكثير من المشكلات الناجمة عن عدم الاستقرار السياسي (Richter & Steiner, 2008).

3- توفير ضمانات تكفل تعظيم الاستفادة من المساعدات الخارجية خاصة في ظل غياب الشفافية وانتشار الفساد الإداري وغياب الرقابة والمساءلة على أن يكون الاقتراض لتمويل مشروعات إنتاجية أو خدمية يمكنها سداد القرض والتزاماته ولا يستخدم في سد عجز الموازنة.

4- تبني برنامج حقيقي لإصلاح الموازنة العامة للدولة بحيث يتم تقليص العجز بما يترتب عليه من زيادة في الدين المحلي والخارجي. ولن يكون ذلك إلا بإعلان برنامج واضح لإصلاح منظومتي الأجور والدعم وتنفيذ حقيقي للحد الأقصى للأجور والبعد عن الخطوات الإجرائية التي لا تمس صلب عملية الإصلاح داخل هاتين المنظومتين، فضلاً عن ترشيد الإنفاق العام وتحسين كفاءة الجهاز الضريبي وزيادة مستوى الإيرادات الجارية، إلى جانب تحسين

كفاءة الجهاز الحكومي وتبني منظومة رقابية تقوم على الشفافية والمصداقية بما يمكن من خلاله تحقيق ادخار حكومي موجب وتمكين الموازنة العامة من تحمل أعبائها سواء فيما يتعلق بالأجل القصير أو الأجل الطويل.

5- تشجيع التمويل المحلي- بخاصة غير الرسمي- الذي يقدره البعض بنحو تريليون جنيه مصري، وهو الأمر الذي يجعل هذا التمويل يبلغ نسبة تقترب من 85% من حجم الودائع المتاحة بالجهاز المصرفي المصري، وتوجيه تلك الأموال إلى الاستثمار من خلال منح المستثمر المحلي نفس المزايا التي تقدم للمستثمر الأجنبي، بالإضافة إلى مخاطبة المصريين بالخارج من خلال برامج ومشروعات محددة تخاطب عقولهم بلغة الأرقام ولا تراهن على الوطنية والانتماء.. وغيرها من المصطلحات التي لا تعرف طريقها إلى رأس المال ولا تمثل بحال جاذباً للاستثمار.

6- تفعيل الاستفادة من المشروعات المشتركة بين مصر والدول الأخرى بحيث تتيح مصر الأرض وتعمل على توفير العمالة المدربة والإدارة الكفء، بينما يتيح الجانب الآخر مصادر التمويل على أن تقيم عوائد المشروع بناء على حصص محددة لكل من عناصر الإنتاج مع التركيز على مبدأ المصلحة المشتركة للطرفين في اختيار المشروعات.

7- دعم آليات التمويل الأصغر، ويتمثل ذلك في الاعتماد على المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في تقليل معدلات الفقر الذي يمثل عائقاً لا يستهان به في طريق التنمية المستدامة. كذلك تسهم المؤسسات الصغيرة في التنمية المستدامة من خلال البعد البيئي وتحقيق متطلبات العدالة بين الأجيال الحالية والمستقبلية والتقليل من الانبعاثات الغازية ومعدلات الاستهلاك المرتفعة واستخدام تكنولوجية بديلة أقل تلويثاً للبيئة حيث إن طبيعة نشاط هذه المؤسسات واتجاهاتها هو في الأصل صديق للبيئة، خاصة وأن أغلب المؤسسات الناشطة في السوق هي مؤسسات خدمية وتجارية تتميز بمساهمتها الفعالة في مجال خلق فرص العمل وتعظيم القيمة المضافة وزيادة الناتج المحلي، فضلاً عن مساهمتها في خلق فائض للتصدير إلى الخارج. ويستلزم ذلك تطوير قطاع المشروعات الصغيرة من خلال الاعتماد على استراتيجية متكاملة تعمل ضمن منظور كلى وجزئي وتعتمد فيها على جملة من الهياكل والهيئات وتطبق

من خلالها مجموعة من المشروعات والبرامج التي تهدف إلى ترقية تلك المشروعات ومعالجة المشكلات التي يعاني منها ذلك القطاع.

8- الاستفادة من سوق التمويل الإسلامي الذي يتميز بعديد من الخصائص التي تجعله قادراً على توجيه الاستثمارات نحو المجالات التي تؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة. ومن أهم تلك الخصائص كونه يعتمد على المشاركة في العوائد والمخاطر، وهو ما يعد أكثر ملاءمة للمشروعات عالية التكلفة التي تنطوي عليها استراتيجيات التنمية المستدامة. كذلك فإن النظام الإسلامي يوفر التمويل بصيغ متعددة تتناسب مع تعدد الأنشطة الاقتصادية مثل: المشاركة والمضاربة والمرابحة والسلم والتأجير التمويلي.. وغيرها من الآليات التي تعتمد على الأجل الطويل والمشاركة في العائد.

9- تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني ومساهمتها في تدبير الموارد التمويلية المحلية اللازمة للمشروعات التنموية، وذلك من خلال قدرة ذلك القطاع على استثمار موارده في مشروعات إنتاجية تدر عائداً يمكن استخدامه لتحقيق الأهداف الاجتماعية المرغوبة. وكذلك توعية الأفراد وتشجيعهم على تعبئة مدخراتهم وتيسير وصولها إلى سوق الاستثمار. كما أنه لا يمكن تجاهل ما تستطيع مؤسسات المجتمع المدني القيام به في مجال تخصيص الموارد وترشيد استخدام الطاقة وتشجيع آليات الاستهلاك المستدام.

7- النتائج والتوصيات

7-1 النتائج

من خلال التحليل السابق للتطورات في حجم وهيكل تمويل التنمية في مصر في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- أدى تدهور مؤشرات الاقتصاد المصري منذ 2011 وحتى الآن إلى تراجع حجم التمويل المحلي للتنمية، وهو ما أدى إلى زيادة الاعتماد على المصادر الخارجية للتمويل التي جاء أغلبها إما في صورة قروض مرتفعة التكلفة أو مساعدات وجه أغلبها لسد العجز في الموازنة العامة في ظل توافر قدر كبير من عدم الشفافية وغياب الكفاءة الإدارية والاقتصادية في إدارة مبالغ المساعدات والقروض.

2- تتوقف إمكانية توافر المصادر التمويلية اللازمة للتنمية ليس فقط على حجم الأموال، بل أيضاً على الكيفية التي توجه بها الأموال إلى استعمالاتها النهائية وفعالية هذا التمويل من حيث التدفق الكامل للأموال من مصادرها إلى نقطة الإنفاق الفعلي لها لأغراض التنمية. كما أن تحقيق الاستفادة من المعونات الإنمائية الرسمية وغير الرسمية يستوجب تهيئة الظروف الداخلية المواتية للتوظيف الفعال للمدخرات والمحافظة على معدلات كافية للاستثمار وزيادة القدرات البشرية والحد من هروب رؤوس الأموال، فضلاً عن محاربة الفساد على كافة الأصعدة. ذلك أن الفساد يمثل أحد أهم العوامل الطاردة للاستثمار نظراً لكونه عائقا للتقدم ومانعاً للتنمية الاقتصادية المستدامة.

3- تعد القدرة على تمويل عملية تنمية مستدامة ناجحة رهناً بوجود بيئة استثمارية شفافة مستقرة تشجع على دخول السوق في ظل منافسة عادلة بين الاستثمارات المحلية والخارجية، فضلاً عن أهمية توفير الاستقرار السياسي والأمني كشرط ضروري لتشجيع الاستثمار والإنتاج.

4- تنطوي استراتيجية التنمية المستدامة في مصر وفقاً لرؤية 2030 على مستهدفات عديدة في كل من المحاور المتعلقة بالاقتصاد والعدالة الاجتماعية والبيئة والطاقة والتنمية البشرية.. وغيرها. ويمثل تحقيق تلك المستهدفات تحدياً كبيراً في ظل قصور الموارد التمويلية وتزايد أعباء الدين العام والعجز المزمن في الموازنة العامة للدولة، وهو ما يستلزم تطوير هيكل التمويل الحالي بما يتسق والأهداف الإنمائية الطموحة للاستراتيجية.

7-2 التوصيات

توصي الدراسة بتبني عدد من السياسات والآليات التي تهدف إلى التغلب على التحديات التي أفرزتها التحولات الراهنة فيما يتعلق بتمويل التنمية المستدامة، ومن أهمها:

1. تطوير آليات تعزيز المدخرات المحلية.
2. العمل على إعادة الاستقرار الاقتصادي والسياسي والأمني لتوفير مناخ ملائم للاستثمار.
3. توفير ضمانات تكفل تعظيم الاستفادة من المساعدات الخارجية وتوجيهها وفقاً للأولويات التنموية.
4. تبني برنامج حقيقي لإصلاح الموازنة العامة للدولة.
5. تشجيع التمويل المحلي غير الرسمي.

6. الاستفادة من المشروعات المشتركة بين مصر والدول الأخرى.
7. دعم آليات التمويل الأصغر متمثلاً في الاعتماد على المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.
8. تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني ومساهمتها في تدبير الموارد التمويلية المحلية اللازمة للمشروعات التنموية.

8- المراجع

أولاً: المراجع العربية

1- أحمد زيطوط، **تمويل التنمية المستدامة في البلدان النامية**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، رسالة ماجستير 2009.
2- أحمد الكواز وآخرون، **التوجهات الحديثة في تمويل التنمية**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت 2011.
3- الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري– الدوحة، ديسمبر 2008.
4- بيان اجتماع الشرا كة العالمية من أجل تعاون إنمائي فعال وتنفيذ خطة التنمية الشاملة لما بعد 2015 – المكسيك، ابريل 2014.
5- تقرير مرحلي عن تنفيذ توافق آراء مونتيري بشأن تمويل التنمية– كوت ديفوار 2013.
6- تقرير لجنة التنمية المستدامة بالأمم المتحدة "التمويل والتنمية"، نيويورك 2001.
7- تقرير إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، "دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم سعياً إلى تمويل جديد للتنمية"، يونيو 2012.
8- قرارات توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية– المكسيك 2002.
9- وزارة الدولة لشئون البيئة، التنمية المستدامة في مصر: الجهود والاحتياجات، القاهرة 2013.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Barry D. Clayton. & Stephen Bass, **Sustainable Development Strategies**, Routledge 2012.
2. Key Elements of a Successful Addis Ababa Accord on Financing for Sustainable Development, March, 2015.

3. Magda Kandil, **The Egyptian Economy Post-January 25: Challenges and Prospects**, ECES, 2011.
4. Stephen Knack., **Aid Dependence and the Quality of Governance**: A Cross-Country Empirical Analysis, World Bank working paper, 2007.
5. Sustainable Development Solutions Network, **Financing for Sustainable Development**: Implementing the SDGs through Effective Investment Strategies and Partnerships, April 2015.
6. The Research Center for Leadership in Action Government, **Private Sector and Civil Society for Sustainable Development**, 2009.
7. Thomas Richter & Cristian Steiner, Politics, Economics and Tourism Development in Egypt: insights into the sectorial transformations of a neo-patrimonial rentier state, **Third World Quarterly**, Vol.29, Issue 5, 2008.
8. United Nations, **Sustainable Development Challenges,** World Economic and Social Survey 3013.
9. United Nations, **Indicators for Sustainable Development Goals**, Sustainable Development Solutions Network, 2014.
10. Zeinab Zaazou & Doaa Abdou, **The Egyptian Revolution and post Socio- economic Impact**, Topics in Middle Eastern and African Economies Vol.15, No.1, May 2014.

ثالثاً: المواقع على شبكة الإنترنت

1- البنك المركزي المصري، ميزان المدفوعات، بيان سنوي عن ميزان المعاملات الجارية 2009- 2014 http://www.cbe.org.eg

2- البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم http://databank.albankaldawli.org

3- مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية 2013 http://acpss.ahram.org.eg

4- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، نشرة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لجمهورية مصر العربية، أعداد 2010- 2014 www.idsc.gov.eghttp://

5- وزارة المالية المصرية، التقرير المالي الشهري http://www.mof.gov.eg

6- وزارة التخطيط المصرية، استراتيجية التنمية المستدامة- رؤية مصر 2030 http://www.mop.gov.eg.